دعم هذه الوكالة وفعاليته في تجميد أوضاع المنطقة لصالح هذه الدول ، ويعنينا هنا ان نؤكد ان صدى هذا الدعم ليس مرتبطا باحتياجات الفلسطينيين أو بمدى شعور هذه الدول بالاثم تجاه الفلسطينيين ، ومن هنا كان المستوى المتدني للخدمات التي تقدمها الوكالة .

ان تجميد حجم المساهمة الاميركية والبريطانية في ميزانية الوكالة يعني ان هاتين الدولتين لا تريان أية جدوى اضافية يمكن ان تنتج عن زيادة دعمهما للوكالة . وليست هناك اسباب تدعونا للاعتقاد بامكانية تغيير موقفيهما لصالح زيادة مساهمتهما . على ان المسألة قد لا تقف عند هذا الحد ، فقد تقرر الدولتان أو واحدة منهما على الاقل وخاصة الولايات المتحدة ، أن المردود السياسي لمساهمتهمسا لا يتناسب مع حجم هذه المساهمة ، فتقرر تخفيض او قطع هذه المساهمة . وهناك سوابق تشـــير الى هذا الاحتمال . ففي عام ١٩٦٦ طلب الكونغرس الاميركي قطع الاعاشة عن مجندي جيش التحرير الفلسطيني في غزة . وفي هذه الايام يثيرون مع الوكالة مجموعة مـــن القضايا تتعلق بوجود المقاومة في المخيمات الفلسطينية . واذا عرفنا ان الابقاء على المستوى الحالي لمساهمتها في ميزانية الوكالة لن يمنع وجود عجز سوف يبلغ عن السنة القادمة حوالي عشرة ملايين دولار ، بسبب انخفاض الدولار وارتفاع اسعار القمح ، فكيف سيكون الوضع لو قررت الولايات المتحدة تخفيض او ايقاف مساهمتها كليا ؟

ان الطلب من منظمة التحرير الفلسطينية تحمل أي جزء من هذه المسؤوليات أمر غير وارد ، والسبب هو عدم وجود الامكانيات وليس « حقوق » الفلسطينيين على الامم المتحدة ، فقد تبينا ان الامم المتحدة ليست ملتزمة رسميا بشيء تجاه الفلسطينيين . ان التفكير بمصادر محلية وطنية لتمويل الخدمات الاساسية التي اعتادت الوكالة تقديمها للفلسطينيين وخاصة خدمات التعليم ، أمر لا يمكن تأجيله ، اذا أردنا حقا توفير أسس صحيحة لخوض صراع ظافر ضد كل عوامل التجزئة والتخلف والتبعية التي تعاني منها شعوبنا .

صدر حديثا عن مركز الابحاث

كتـــاب

دراسة في المجتمع والتراث الشعبي الفلسطيني

« قرية ترمسعيا »

٢٦٠ صفحة من القطع الكبير

بثماني ليرات لبنانية للنسخة الواحدة

يضاف اليها أجور البريد الجوي : ١ ل.ل. في العالم العربي ، ٢٥٠ ق.ل. في اوروبة ، ٥ ل.ل. في سائر الدول .

أطلبه من مركز الابحاث ــ قسم التوزيع

ص.ب ١٦٩١ ــ بيروت .